

الإِنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين

قليلًا ضعيفا كان مع الكلمتين ممتنعًا البتة لأن المنفصل لا يلزم لزوم المتصل فإذا كان في المتصل ضعيفا امتنع في المنفصل البتة لأنه ليس بعد الضعف إلا امتناع الجواز لأن حركة الإعراب لا تلزم فلا يكون لأجلها إتباع وإذا كان الإتباع في كلامهم بهذه المثابة دل على أنه ليس الأصل في حركة همزة الوصل أن تتبع حركة العين .

والذي يدل على أن حركتها ليست إتباعًا لحركة العين في نحو اضرب وادخل أنه لو كان الأمر كذلك لكان ينبغي أن يقال في ذهب يذهب أذهب بفتح الهمزة لأن عين الفعل منه مفتوحة فلما لم يجر ذلك وقيلت بالكسرة علم أن أصلها أن تكون متحركة بالكسر وإنما ضمت في ادخل ونحوه لئلا يخرجوا من كسر إلى ضم لأنه مستثقل ولم يفعلوا ذلك في اذهب لأن الخروج من كسر إلى فتح غير مستثقل فجئ بها على الأصل وهو الكسر .

وأما قول من قال إن الأصل فيها أن تكون ساكنة لأن همزة الوصل زائدة وإذا كانت زائدة كان تقديرها ساكنة أولى من تقديرها متحركة لأن الزيادة كلما كانت أقل كانت أولى قلنا الكلام على هذا من وجهين .

أحدهما القاصد للفظ بالساكن إذا قدر اجتلاب حرف ساكن مع علمه بأنه لا يلفظ به كان تقديره محالًا ولو جاز أن يقال ذلك لجاز أن يقال إن الاسم يوضع أولاً على سكون الأول ثم يتحرك لأن الابتداء بالساكن محال ثم يلزمه على هذا أن لا يثبت حركة في لفظ إلا لضرورة وأن يسكن كل حرف في أول كل كلمة إذا لم يبتدأ به ولا خلاف أن مثل هذا لا يرتكبه أحد